Kufa Journal of Arts
December 2023. No. 58, P 133 -148
Faculty of Arts, University of Kufa.

مجلة آداب الكوفة
العدد ٥٨/ كانون الاول ٢٠٢٣م، ص ١٣٣-١٤٨
كلية الآداب، جامعة الكوفة

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

مفهوم النظام الفدرالي والنظم المشابه له

حنين باسم خزعل
كلية العلوم السياسية - جامعة الكوفة
haneenbass000@gmail.com

أ.د إياد خلف العنبر
جامعة بغداد - مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

الملخص:
يتم تقسيم الدول من ناحية الشكل الدستوري الى دول بسيطة هي التي تتركز فيها السلطة بيد الحكومة الاتحادية مع إعطاء اختصاصات محددة تكون ذات طابع اداري الى الوحدات المكونة للدولة الفدرالية، فضلا عن وجود رقابة مركزية من قبل الحكومة الاتحادية في العاصمة، والشكل الثاني من الدول هي الدول المركبة المتكونة من اتحاد مجموعة دول، اتحدت هذه الدو لتحقيق اهداف مشتركة، ويكون توزيع السلطات فيها حسب طبيعة ونوع الاتحاد الرابط بين هذه الدول.
فيتم تقسيم الدول المركبة الى الاتحاد الشخصي والاتحادي الحقيقي, والاتحاد الكونفدرالي , والاتحاد الفدرالي الذي يعتبر من افضل انواع الاتحادات لان النظام السياسي في هذا الاتحاد يكون واحد وعلم واحد للدولة, ويتم توزيع الاختصاصات فيه بين الحكومة الاتحادية والوحدات المكونة للاتحاد الفدرالي سواء كانت (ولايات ,اقاليم), وفي العادة تلجأ الدول الى الاتحاد في بسبب خطر يهدد بقائها اذا بقيت منفردة وحدها, او يكون هناك عناصر مشتركة بين مواطنين هذه الدول مما يولد دافع لها في تندمج بدولة واحدة, كذلك فأن احسن الحلول للدول التي تعاني من التعدد اللغوي والاثني هو الاتحاد الفدرالي, كون هذا النظام سيحقق للدول الداخلة في الاتحاد تقدما كبيرا لن تستطيع ان تحققه لو بقيت لوحدها.

الكلمات المفتاحية: النظام الفدرالي، الاتحاد الفدرالي، سمات الفدرالية، الحكم الذاتي، الكونفدرالية.

The concept of the federal system and similar systems

Haneen Basem Khazal
College of Political Science - University of Kufa

Prof. Dr. Iyad Khalaf Al-Anbar
University of Baghdad - Center for Strategic and International Studies

Abstract:
In terms of constitutional form, states are divided into simple states in which power is concentrated in the hands of the federal government, with specific competencies of an administrative nature to the constituent units of the federal state, as well as the presence of central control by the federal government in the capital, and the second form of states are states The vehicle consisting of the union of a group of countries, these countries united to achieve common goals, and the distribution of powers in them is according to the nature and type of the union linking these countries.

The complex states are divided into the real personal and federal union, the confederation, and the federation, which is considered one of the best types of unions because the political system in this union is one and one flag of the state, and the competencies in it are distributed between the federal government and the constituent units of the federal union, whether they are (states, regions), and countries usually resort to union due to a danger that threatens their survival if they remain alone, or there are common elements between the citizens of these countries, which generates a motive for them to merge into one state, so the best solution for countries that suffer from linguistic and ethnic diversity is the union Federal, as this system will achieve great

DOI: https://doi.org/10.36317/kaj/2023/v1.i57.12328
Kufa Journal of Arts by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4. 0 International License.
مجلة آداب الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي.

progress for the countries entering the union, which they will not be able to achieve if they remain alone.

Keywords: federal system, federation, features of federalism, autonomy, confederation.

المقدمة

ان التجربة الفدرالية هي شكل من اشكال الدول الناجحة، والتي تسمح للتنوع الاجتماعي في الدول بالتعبير عن الخصوصيات الذاتية لمكوناتها، مع الإبقاء على رابطة الوحدة في ظل الاتحادي الفدرالي، ولاسيما في عصر العولمة وما ينتج عنها من مخرجات ثقافية وحضارية.

فالفدرالية نظرية تعتبر أن الاتحاد الحر بين الافراد والجماعات والدول هي الصورة المثالية للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية, ومن خصائص النظرية تقييد الفدرالية هو انها تتجه إلى الاستعاضة بعلاقات التنسيق مكان علاقات التبعية، أو تضييق مجال هذه الأخيرة ما يمكن، ووضع المشاركة بدل الاكراه، والاقناع مكان الأمر، والقانون مكان القوة, والشكل الرئيسي لهذه النظرية هو التعددية، واتجاهها الرئيسي التنظيم، والمبدأ, وإذا كانت القاعدة الديمقراطية تهدف إلى نفس الغاية، لأنها تتجه نحو مشاركة الافراد في خلق القرارات التي يحتاجونها، فالديمقراطية لا تختص إلا بمشاركة الأفراد على أنهم أفراد. أما الفكرة الاتحادية فتذهب إلى اولوية مشاركة الجماعات والدول.

إشكالية البحث: تتركز إشكالية هذا البحث حول البحث في مفهوم النظام الفدرالي وتاريخه وأبرز سماته واساليب نشأته؟ وماهي النظم المشابه للنظام الفدرالي؟

فرضية البحث: نفترض من خلال الإشكالية المطروحة خلال هذا البحث أن هناك عوامل ساعدت في ظهور النظام الفدرالي وتبلور مفهومه ووجود نظم اخرى مشابها له.

منهجية البحث: من اجل الايفاء بمتطلبات البحث تم استخدام المنهج الاستقرائي بالاعتماد على المقترب الوصفي للوصل الى نتائج البحث.

هيكلية البحث: لغرض الإحاطة بجميع جوانب البحث تم تقسيم البحث الى مطلبين، إذ يتناول المطلب الاول مفهوم النظام الفدرالي، وتطرف المطلب الثاني الى الفدرالية والنظم المشابه لها.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

المطلب الاول: مفهوم النظام الفيدرالي

اولاً: تعريف الفدرالية

إن تعريف الفدرالية في مجال العلوم السياسية، مثله مثل العديد من المفاهيم الأخرى التي تتناولها وتبحثها العلوم الاجتماعية، لذا لا يوجد تعريف متفق عليه عالميًا، ومن جهة اخرى وباعتبارها ايديولوجية فإنّ الفدرالية لا تؤدّي فقط وظيفة شرح وتوجيه الناس حول الظاهرة الفيدرالية، ولكنها تمكّنهم من تقييمها وأخيراً توجيه الأعمال والبرامج السياسية التي يتعيّن القيام بها في الاتحاد الفيدرالي [١].

من هذا المنطلق اورد الباحثون في المجال السياسي العديد من التعريفات التي تتناول مفهوم النظام الفدرالي تنطلق من مضامين متعددة، اذ عرفها ريكارز بانيا " عبارة عن مستويين من نظام الحكم تحكمان نفس الرقعة الجغرافية ونفس الشعب، كل مستوى لديه رقعته الخاصة به، يمارس فيها سلطته المستقلة مع بعض الضمانات الدستورية الخاصة كل حكومة في إطار اقليمها"[٢].

كما عرفها الدكتور عصام سليمان " هي شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي "[٣] . كما بين محمد عبد المعز ان الفدرالية هي " التدبير السياسي الذي يقصد به التوفيق بين الوحدة القومية والمحافظة على حقوق الأقليات والمقاطعات والاقاليم " [٤].

وكما وضحها وليام ريكر بأنها "التنظيم السياسي الذي تقسم فيه نشاطات الحكومة بين الحكومات الاقليمية والحكومة المركزية بالطريقة التي يكون فيها أي نوع من الحكومات يملك بعض النشاطات التي تتخذ بشأنها القرارات الحاسمة والنهائية "[٥].

وقد اضاف دونالد ل واتس الى هذا التعريف بقوله تقوم الفدرالية " على اساس القيمة والمصداقية المفترضة في هذا الجمع ما بين الوحدة والتعددية، وعلى استيعاب الهويات المميزة والحفاظ عليها وتعزيزها ضمن اتحاد سياسي أكبر حجما، حيث ان جوهر الفدرالية هو ترسيخ الوحدة واللامركزية والمحافظة عليها في آن واحد" في حين وجد جورج اندرسون ان الفدرالية هي شكل من اشكال الحكم الديمقراطي الذي يقوم على اساس الدستور وسيادة القانون [٦].

تطرق الاستاذ الشافعي محمد بشير باسم الاتحاد الدستوري باعتبار ان هذا الاتحاد تأسس بموجب الدستور وليس من خلال معاهدة دولية حيث تتحول الدول في ظل هذا الاتحاد من اشخاص دوليين مستقلين الى اشخاص دستوريين داخليين ملزمين مباشرة بالقانون الداخلي (الدستور) وبالمثل تتغير العلاقة بينهما ايضا من علاقة دولية الى علاقة دستورية قائمة على اسس اتحادية [٧].

وقد عرفها البعض على انها "ظاهرة تحرك الجماعات الإنسانية المتميزة نحو تجمع بحركة تقدمية تقضي الى التوفيق بين اتجاهين متناقضين، بين الحرص على ذاتها من ناحية وبين الشعور الى تنظيم جماعي يشملها" [٨].

وعرفت الفدرالية من الناحية السياسية والقانونية على انها انشاء او اعادة اقامة نظام سياسي يسمح هذا النظام لجميع مكونات المجتمع العرقية والدينية والمذهبية، بالمشاركة والمناقشة فيما

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

يخص مصالحهم وتطلعاتهم وتقسيم السلطة الدستورية وتوزيع الثروة الوطنية على اسس عادلة [٩].

وفي سياق متصل تم توضيح الفدرالية على انها عملية تختار فيها مجموعات حرة من الأشخاص ذوي اللغات او المعتقدات الدينية او التقاليد الثقافية المختلفة العيش ضمن اطار دستوري متفق عليه, مما يوفر لهم درجة معينة من الاستقلال المحلي وتكافؤ الفرص الاقتصادية والاجتماعية, حيث يمكن النظام الفدرالي المسؤولين المنتخبين في المؤسسات المركزية والمحلية من الأعداد لصياغة وتنفيذ سياسات تكون مهيأة لتلبية الحاجات المحلية والأقليمية والوطنية , والتعاون مع بعضهم البعض لحل العديد من المشاكل التي تواجهها الدولة على جميع المستويات [١٠].

وقد ارتبط ظهور النظام الفدرالي بمبادئ الدفاع عن حقوق الأقليات (القومية والدينية والعرقية) والتوجه الى رفع الظلم او التهميش الذي يسببه النظام المركزي الذي غالبا ما تضطهد قوانينه الصارمة الأقليات حيث انه يقلل من حقوقهم في المشاركة في الحكم ولا يوفر الحرية الشخصية لهؤلاء المواطنين من الأقليات ,ومن الملاحظ ان النظام الفدرالي موجود ويتجذر عندما يتجذر التنوع الاثنوغرافي (القومي والعرقي والديني او المذهبي) مثل الهند والبرازيل والأرجنتين وأستراليا والولايات المتحد الأمريكية , حتى ان هناك العديد من الآراء الفدرالية التي تفيد بأن الفدرالية هي الطريقة الوحيدة لمنع الديكتاتوريات من ان تظهر سواء كانت دكتاتورية الفرد او الطائفة او القومية او الدكتاتورية العسكرية حيث تحقق الفدرالية تواصل الهيئات الحكومية مباشرة مع المواطنين الذين تخدمهم في نفس الولاية حيث ان الحكومة المحلية اقرب الى مشاكل الأقليم او الولاية مما يؤدي الى تفاعل اكثر واكبر في عمل المؤسسات الحكومية المحلية [١١].

ولا يمكن ان تتحقق الفدرالية الا في ضوء نظام ديمقراطي وبرلماني تعددي، يراعي حقوق الأنسان، فالحرية والأستمرارية والأخوة والتعايش الطوعي ليست صحيحة ولادائمة ,الا اذا كانت قائمة على المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات, والأختيار الحر والطوعي والصحيح, على اساس بيئة ديمقراطية واضحة, والفدرالية هي ضمان الحقوق الفردية وضمان للأستقلال الذاتي للأقاليم المحلية [١٢].

وكما تطرق الدكتور محمد عمر مولود الى ان الدولة الفدرالية هي " تنظيم سياسي ودستوري داخلي مركب، تخضع بموجبه عدة دول اعضاء او ولايات الى حكومة اتحادية اعلى منها، وينطوي هذا التنظيم على وجهتين، أحدهما خارجي، حيث يظهر الأتحاد كدولة واحدة في ميدان السياسية الخارجية، ووجه داخلي يتسم بتعدد الكيانات الدستورية التي تشارك حكومة الأتحاد في ممارسة السيادة الداخلية" [١٣].

كذلك عرفت الفدرالية بأنها تنظيم ساسي ودستوري يقوم على توزيع السلطة بين المركز والأقليم من اجل المحافظة على الوحدة الوطنية ومنع الأنفصال عند احتكار السلطة من قبل افراد او جماعات على حساب مكونات المجتمع الاخرى [١٤].

ان الفدرالية هي" مصطلح معياري وليس وصفي ويشير الى التشجيع على نظام حكومي متعدد المستويات بحيث يضم عناصر من الحكم المشترك والحكم الذاتي في الأقاليم" [١٥].

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

وقد بينت الفدرالية ايضا انها شكل من اشكال الحكومات، حيث تقسم السلطة فيه حسب الدستور بين الحكومة المركزية ووحدات حكومية أصغر الولايات-الأقاليم حيث يكون كلا المستويين معتمدا أحدهما على الاخر، ويتقاسمان السيادة في الدولة، اما الأقاليم والولايات تعتبر وحدة دستورية لها نظامها الاساسي الذي يحدد سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية [١٦].

وعرفت كذلك الدولة الفدرالية بأنها عبارة عن توافق مجموعة دول او اقاليم على اقامة اتحاد دائم بينهم حسب الدستور ,وتكون نتيجة هذا الأتحاد دولة واحد جديدة هي الدولة الفدرالية, تمثلها حكومة مركزية هي الحكومة الفدرالية تمارس سلطاتها حسب الدستور على حكومات الدول الأعضاء في هذا الأتحاد وعلى جميع مواطنيها, بشكل يؤدي الى اندثار الشخصية الدولية للدول الأعضاء في شخصية الدولة الفدرالية, بما معناه فقدان الدول الأعضاء في هذا الأتحاد سيادتها الخارجية, مع احتفاظها بجزء من سيادتها الداخلية من اجل تحقيق نوع من الخصوصية لهذه الدولة او الأقليم في بعض الجوانب في حين تبقى الجوانب الأكثر اهمية على صعيد العلاقات الدولية تحت سلطة الدولة الفدرالية , مثل الشؤون الخارجية والدفاع والأقتصاد [١٧].

كما وصفت الفدرالية على انها " أسلوب حكم ومنهج من مناهج الادارة العامة، كونها أسلوب نقل كامل لسلطات الحكومة من المركز إلى وحدات سياسية أصغر بحيث يكون المواطنون خاضعين لسلطتين معا، هما السلطة الفدرالية وسلطة الوحدة الادارية التي يقطنها ويتطلب التعاقد بين المركز والوحدات الصغرى، بأهداف محددة ودستور مكتوبا دائما، تحكم بموجبه الدولة إلى جانب وجود محكمة عليا" [١٨].

وتعني الفدرالية في قاموس المصطلحات السياسية والدستورية انها "تقنية قانونية تقوم على تجميع الجماعات الانسانية المتنوعة، وتؤدي الى التوفيق بين اتجاهين متناقضين، اتجاه الاستقلال الذاتي للجماعات الأعضاء واتجاه التنظيم التسلسلي لجماعة اجمالية تضم مجموع الجماعات الأولية، ومختلف البناءات الفدرالية، مهما كان هدفها او نظامها القانوني، وتظهر القانونين العامين اللذين يشكلان الأساس لكل نظام فدرالي" [١٩].

وعرف الفقيه الأنكليزي دايسي الدولة الفدرالية انها "تدبير سياسي يقصد به التوفيق بين الوحدة القومية من جانب وحقوق الدول المكونة للاتحاد من جانب اخر, ولذلك فأن السلطة التشريعية في الدول الفدرالية تتوزع بين البرلمان الأتحادي وبين برلمانات الدول المكونة للأتحاد" [٢٠]، بمعنى اخر ان الدولة الفدرالية هي التي يكون فيها عمل الحكومة يقوم على اساس التوزيع والتنسيق , حيث ان الفدرالية لا تنطلق فقط من منطلق مفهوم احادي, بل انها تحتوي على اتفاق متبادل ومشترك في انها تأخذ اجراءات محددة منفصلة عن الطرف الآخر, واجراءات اخرى معه, غير ذلك انها لا تعتبر مجرد تنازل عن السلطة, لأن المبدأ الأساسي يفيد بأن تتمتع حكومات الولايات والمقاطعات بالسيادة في دائرة نفوذها, بنفس قدر الحكومة المركزية او الفدرالية ضمن دائرتها الخاصة, حيث لا توجد سلطة اعلى وسلطة اقل , بل هناك العديد من الحكومات تؤدي مهام مختلفة ضمن اطار عمل مشترك [٢١].

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

يتضح ان فكرة الفدرالية هي فلسفة سياسية تركز على الديمقراطية وتوزيع صلاحيات ونشاطات الدولة افقيا وعموديا بين الحكومة المركزية والأقاليم، وبذلك تكون على نقيض الحكم المركزي والديكتاتوري الذي يحتكر كل المؤسسات الدستورية للدولة والاستئثار بجميع السلطات المركزية في الاقاليم [٢٢].

نستنتج من جميع ما ذكر ان النظام الفدرالي له اسباب سياسية واجتماعية واثنية لعديد من البلدان المتضررة من قضايا التنوع الأثني او التعدد القومي او الديني او العرقي, بل ان هذا النظام يمنع في كثير من الاحيان انهيار او تفكك كثير من هذه الدول, طالما ان هناك ظروف موضوعية ملائمة لتطبيقه, وعلى هذا فأن المشكلة ليست في اصل هذا القانون بل هي في آلية تطبيقه وتوفر الأجواء السياسية لنجاحه, والسبب في ذلك ان الفدرالية ليست قالبا واحدا تطبق على جميع الدول وبنفس الآلية, حيث ان لكل دولة خصائصها القومية والدينية والعرقية وتجربتها الديمقراطية والدستورية, وبذلك يكون المبدأ والأساس المعتمد من قبل هذه الفدراليات هو الدستور وهو بمثابة عقد شرعي وقانوني الذي يلزم ان يضمن حقوق كل مكونات الشعب في الدولة.

ثانياً: تاريخية النظام الفدرالي

ظهرت الدولة بمفهومها البسيط ارضاً وشعباً وسلطة منذ تبلورها في القرن السادس عشر الميلادي التي تمثلت في سلطة الحكام. ومن خلال تطورها عبر مراحل التاريخ ونمو الوعي ونهوض الفكر الى جانب التطورات الاجتماعية والاقتصادية، أخذت الدول تمارس السلطة على نحو مركزي بشكل مطلق وأخرى تمارس السلطة فيها بشكل أقل مركزية، اذ ان التطور المستمر دعا إلى أن تتخلى سلطة المركز عن بعض صلاحياتها لصالح الادارات المحلية كالمحافظات أو الاقاليم أو المقاطعات [٢٣].

ازاء ذلك التطور المتنامي الذي لا يقف عند حد معين ظهرت تجربة اللامركزية لتعلن عن حالة من توزيع السلطة بين المركز والاقاليم أو الوحدات الادارية، وجاءت في خضم ذلك تجارب رائدة أصبحت انموذجا للدولة اللامركزية في العالم مثل فرنسا وإيطاليا, في ذلك الوقت كانت المستعمرات الانكليزية في القارة الأمريكية قد خطت خطوة متمردة تبعا لذلك وما كان لمحاولاتها في التخلص من حالة الاستعمار ان تثمر لولا الركون الى تأسيس رابطة توحد القوى والجهود وتنهض بالطاقات المادية والبشرية لتقف متآزرة في وجه الاستعمار[٢٤] ، فنشأت بذلك تجربة الكونفدرالية [٢٥] .

وما ان تحقق النصر بالاستقلال والحرية حتى دعت الحاجة إلى تكوين دولة موحدة قوية وتأسيس حالة أقوى من الاتحاد فيه قدر من الذاتية وقدر أكبر من الاشتراك فنشأ مفهوم (الدولة الاتحادية الفيدرالية) من خلال الاختراع الفيدرالي الأمريكي فتبلورت سياسة الحكم الفيدرالي بعدها لدى العديد من دول العالم, وكان كل ذلك نتيجة طبيعية للتجربة الكونفدرالية غير المرضية التي مرت بها الولايات المتحدة, اذ ان بعض الولايات المتحدة اتخذت منحى خاصا في تغليب المصالح الخاصة لحكام تلك الولايات مما أدى إلى حرمان المواطنين الكثير من حقوقهم

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

وحرياتهم الخاصة, ان مثل هذه التصرفات الخاطئة من قبل بعض حكام الولايات ادت إلى استياء واسع من طبيعة الحكم الكونفدرالي, وفي العام (١٧٨٧) عقد مؤتمر لمندوبي الولايات من أجل صياغة دستور جديد فكان النظام الفيدرالي المعروف حاليا [٢٦].

والذي حصل ببساطة هو أن الشعب أصبح مصدرا للسلطات وأصبح من الممكن أن تكون هنالك حكومة داخل حكومة وكان ذلك حصيلة تجارب ليست بالبسيطة, وكان ذلك واضحاً من خلال الوثيقة التي صدرت عن المؤتمر والتي بدأت بالكلمات الشهيرة الآتية "نحن شعب الولايات المتحدة" مدللة بذلك على مصدر السيادة في الدولة الجديدة, ان منح الشعب هذه السلطة تم التعبير عنه بواسطة دستور مكتوب حدد أدوارا مختلفة لمستويات مستقلة من الحكم[٢٧]، فأمكن لكل من سلطة الولايات وسلطة الحكومة القومية ان تمارس السلطة بصورة متزامنة على ذات البقعة الجغرافية وذات السكان، لأن كِلا السلطتين تركز على أمور تختلف عما تركز عليه السلطة الأخرى فالولايات تركز على القضايا المحلية، والحكومة القومية تركز على أمور أكثر شمولا فكان التعايش ممكنا لها كوحدات منفصلة ومستقلة، وهذا لم يأت بين ليلة وضحاها انما جاء نتيجة تجارب ودراسات عملية على ارض الواقع, وهذا عبر عنه الرئيس وودر ويلسن (١٩١٣-١٩٢٠) بقوله [ان هذه قضية لا يمكن أن يحلها رأي أو جيل واحد، وأضاف ان التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتحولات من القيم السياسية ودور الدولة الأمريكية في العالم أمور تطلبت جميعها من كل جيل جديد ان يعامل الفيدرالية وكأنها "مسألة جديدة" [٢٨].

من ثم انتشر النظام الفيدرالي في بقاع الارض حتى أصبح اليوم مايقارب ٤٠٪ من سكان العالم يقطن في أكثر من (٢٥) جمهورية اتحادية فيدرالية ومنها: (الارجنتين ١٨٦٠- استراليا- بلجيكا- بوصنيا وهرتسوكوفنيا- البرازيل ١٨٩١- أثيوبيا- الإمارات العربية المتحدة- الهند ١٩٥٠- كندا- ماليزيا- المكسيك ١٨٥٧- نيجيريا- باكستان- ليبيا ١٩٥٢-١٩٦٣- سويسرا ١٨٤٨- صربيا والجبل الأسود (مونتينكروا)- اسبانيا- جنوب افريقيا- المانيا ١٨٧١- الولايات المتحدة ١٧٨٧- فنزويلا ١٨٩٣- النمسا ١٩٣٠- الاتحاد السوفيتي ١٩١٨ سابقاً، اندونيسيا ١٨٩٣- الهند ١٩٥٦)[٢٩].

ومن خلال التعرف على الأنظمة الفيدرالية التي تبنتها هذه الدول نجد ان الفيدرالية والتي نحن بصددها لم تكن منذ نشأتها حتى اليوم على نمط واحد لا يتبدل، بل انها في حقيقة الأمر عملية متحركة بصورة متواصلة تلقائية, ومن الممكن ان تكتسب بعض الخصوصيات بين بلد وآخر وممكن جدا ان تكون هنالك فروقات بين النظام الفيدرالي بين دولة وأخرى في العديد من التفاصيل[٣٠]، نجد الأصول النظرية للنظام الفدرالي أو الفدرالية في كتابات الفيلسوف ورجل الدين الألماني جوهان ألتيزيوس (١٥٥٧-١٦٣٨) حول التنظيم السياسي في إطار اتحادي تضامني. وضمَّن ألتيزيوس أفكاره بشأن النظام التضامني في كتاب صدر عام (١٦٠٣) وحمل عنوان "السياسة: عرض منهجي ومعزز بنماذج شاهدة ومقارنة". فقد عرض ألتيزيوس في كتابه أفكارا حول الفيدرالية لم تكن ليبرالية مطلقا، اذ ركز على حرية المجموعات المؤلفة للفدرالية أكثر من تركيزه على حرية الفرد داخل النظام الفدرالي. ومع ذلك، فإنه يبقى الأب

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

المعنوي لفكرة النظام الفيدرالي الذي تعود نشأته في الواقع إلى ما قبل صدور كتابه ذاك بأربعة قرون [٣١].

يمكن القول إن الفدرالية وجدت على أرض الواقع قبل أن ينظر لها الفلاسفة في كتاباتهم، ومن ثم فهي تجربة سياسية واجتماعية حية أكثر منها نظرية فلسفية ألهمت خيارات سياسية لاحقا. ففي عام (١٢٩١)، قام عهد دفاعي بين كانتونين في سويسرا هما شويز وأنتروالد أسس لاحقا لقيام الفيدرالية السويسرية التي اعتمدت في البداية النظام الكونفدرالي القائم على اتحاد كيانات سياسية مستقلة، وتفويضها صلاحيات سياسية وتنفيذية لحكومة مركزية تُمثل فيها تلك الكيانات. بيد أن الدولة الفدرالية كما هي معروفة اليوم قامت لأول مرة بموجب دستور الولايات المتحدة الأميركية الصادر في (١٧٨٧) [٣٢].

دفع تطور الدولة الحديثة وتشعب التزاماتها وبناها السياسية والمؤسساتية الدول الفدرالية إلى التخلي تدريجيا عن النهج الكونفدرالي لفائدة الفيدرالية القائمة على اتحاد كيانات مستقلة وذات سيادة، في اتحاد فدرالي تقوده حكومة تتقاسم الصلاحيات والسيادة الوطنية مع حكومات الوحدات المشكلة للدولة. قام النظام الكونفدرالي على اتحاد كيانات سياسية وترابية داخل اتحادي مشترك يقوده مجلس فدرالي تمثل فيه الكيانات المشكلة للاتحاد ويتمتع بصلاحيات ذات طبيعية تنسيقية فقط، لكن لهذا، النظام محدوديته مع النزعة المركبة المتنامية لطبيعة بنية الدولة والوظائف التي تقوم بها، لاسيما مع تطور آليات تسيير الشأن المحلي واتساع نطاقه ليشمل عددا من الخدمات الأساسية [٣٣].

ثالثا: أساليب نشأة النظام الفدرالي

أن النظام الفدرالي حسب الفقه الدستوري فأنه ينشأ بأسلوبين رئيسين هما:

١.أسلوب الإندماج: وبموجب هذا الأسلوب تنشأ الدولة الفدرالية نتيجة اندماج عدة دول مستقلة، يجمع بينها العديد من العوامل المشتركة مثل وحدة اللغة والدين أو وجود خطر خارجي يهدد هذه الدول [٣٤]، ووجود مصالح سياسية اقتصادية او اجتماعية بينها، فتلجأ هذه الوحدات الى الإندماج مع بعضها البعض وهنا يكون أتحادها أمر لابد منه لتتمتع هذه الوحدات بالاستقرار السياسي والاقتصادي، وعليه فأن المصلحة السياسية والإجتماعية بارزة في قيام الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٧٨٧) والإمارات العربية [٣٥].

٢.أسلوب التفكك: وطبقاً لهذا الأسلوب تنشأ الدولة الفدرالية بتفكك دولة موحدة وبسيطة, نتيجة ما يعانيه السكان من مشكلات سياسية واجتماعية واقتصادية مثل اختلاف اللغة والدين والقومية والثقافات والموارد[٣٦], فتطالب شعوب مناطق محددة بالاستقلال عن الحكومة المركزية فتقوم الدولة بالتغير من شكل الدولة البسيطة الموحدة الى دولة مركبة فدرالية لمنع تقسيمها ومع وجود رغبة لشعوب هذه المناطق في الحفاظ على نوع من الوحدة بينها فيتم تجزئة البلاد الى الى عدد من الولايات او الأقاليم وتبني النظام الفدرالي, وعلى سبيل المثال من الدول التي قامت بهذا الأسلوب الهند والبرازيل والأرجنتين والعراق[٣٧].

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

رابعا: سمات النظام الفدرالي

ان النظام الفدرالي له مجموعة من السمات والخصائص الذي تميزه عن باقي انواع الأنظمة ويمكن ايجاز هذه السمات بما يأتي:

١- وجود دستور مكتوب: تكمن أهمية وجود دستور في دولة الاتحاد الفدرالي ان هذا الدستور يقوم بتوزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية والأقاليم , وبذلك يضمن الدستور الوجود القانوني المستقل لهذه الأقاليم , وبما ان الإتحاد الفدرالي هو تنظيم داخلي لابد ان يتولى تنظيمه دستور مكتوب , ومنذ نشوء اول تجربة في الولايات المتحدة الأمريكية نشأت على اساس دستور مكتوب , ولا يوجد اي دولة فدرالية اعتمدت دستورا غير مكتوب[٣٨]، كما ان دستور الدولة الفدرالية يجب ان يكون هو القانون الأسمى في البلاد, ويجب ان يكون الزاميا لكل من الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم[٣٩] ، بالإضافة الى ان سلطات الأقاليم لا يحق لها إصدار قوانين تخالف نصوص الدستور الفدرالي[٤٠] كذلك لا يسمح بتعديله من الحكومة المركزية بمفردها بل يحتاج إلى موافقة الأقاليم أو الوحدات المكونة للدولة الفدرالية[٤١] .

٢- وجود المحكمة الفدرالية العليا: ايضا ما يميز النظام الفدرالي هو وجود المحكمة الفدرالية العليا، والمراد بها تنظيم سلطة قضائية اتحادية لكي تستطيع الحفاظ على وحدة القانون وضمان سمو الدستور الفدرالي وعدم تحريفه، عن طريق رقابة دستورية على القوانين الاتحادية والإقليمية من خلال المحكمة الدستورية العليا (المحكمة الفدرالية العليا) [٤٢]. وأن اغلب الدساتير الفدرالية ذكرت في نصوصها مسألة القضاء الفدرالي ونصت على اعتباره كأعلى هيئة في الدولة، ويجب ان تكون هذه المحكمة محايدة وبعيدة كل البعد عن التأثيرات السياسية وغيرها, وهكذا فأن اختصاصات المحكمة الفدرالية العليا تكون متعددة ويبرز دورها اكثر في اتجاهين هما :

أ ـ تفسير النصوص الدستورية: يكون لهذه المحكمة الصلاحية بتفسير الدستور الفدرالي بالأخص النصوص الدستورية التي تتعلق بتوزيع الاختصاصات الدستورية بين الحكومة المركزية وما بين الأقاليم، من خلال توضيح اي لبس او غموض في أي نص بناء على طلب الحكومة المركزية او حكومات الأقاليم لتحديد مطلب الدستور وتجنب التفسيرات المختلفة لهُ، ويعتبر تفسيرها للدستور وأحكامه ألزاميا لجهات القضاء والسلطات المركزية والإقليمية [٤٣].

ب ـ الفصل في الخلافات والنزاعات: التي تحدث بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية أو بين حكومة إقليمية واخرى خاصة ما يتعلق بتوزيع الاختصاصات والسلطات [٤٤] .

٣- ازدواج السلطات الدستورية الإتحادية: أن ازدواج السلطة التشريعية في الأنظمة الفدرالية يعتبر امر ضروري وعملي، لتوكيد ضمان ان تشارك الوحدات المكونة في سن وتشريع القوانين، وتعديل الدستور واتخاذ القرارات التي تحدد مصير الدولة والأقاليم، وتتكون السلطة التشريعية من مجلسين، مجلس يمثل شعب الدولة الفدرالية جميعها ويتشكل بالانتخاب من مجموع رعايا الأقاليم، أما المجلس الثاني يتألف بالاستناد الى الأقاليم كونها تعد حدات سياسية متميزة، وتكون تسميات هذا المجلس مختلفة من بحسب دستور كل دولة [٤٥].

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

٤- أما على الصعيد الدولي: الدولة الفدرالية كياناً له الشخصية الدولية، إنما الدول الأعضاء لا تتصف بهذه الشخصية, لأن القانون الدولي اعترف بالدولة الفدرالية وتجاهل الدول الاعضاء, وبناء على ذلك تقع على عاتق الدولة الفدرالية مسؤولية القيام بجميع الشؤون الخارجية في المجال الدولي(٤٦), مثل إقامة العلاقات الدولية مع الدول الأخرى, والمنظمات الدولية, وعقد المعاهدات, وإعلان الحرب, وغير ذلك من المهام الخارجية (٤٧).

٥- يوجد مستويان من الحكم في النظام الفدرالي: يمثل المستوى الاول الحكومة الفدرالية كمستوى أعلى، ويمثل المستوى الثاني الحكومات المحلية كمستوى أدنى والذي بدوره يتعامل مع مكونات مجتمعية ذات طبيعة قومية أو دينية أو لغوية معينة (٤٨).

المطلب الثالث: الفدرالية والنظم المشابه لها

اولاً: الفدرالية والكونفدرالية

أن نشأة الاتحاد الكونفدرالي تكون باتحاد دولتين او مجموعة من الدول بموجب معاهدة وتنشأ هذه الدول بينها هيئات مشتركة تعرف بالجمعية أو المؤتمر أو الكونغرس، ويوكل إلى هذه الهيئات اختصاصات مشتركة تقوم بها أما منفردة أو مجتمعة مع باقي الدول الأعضاء، في حين الدول الأعضاء تبقى محتفظة بسيادتها ولها استقلالها والإبقاء على القسم الأكبر من اختصاصاتها مثل حقها في عقد المعاهدات وغيرها باستثناء مسائل معينة منصوص عليها في وثيقة الإتحاد(٤٩).

وينشأ مثل هذا الإتحاد بين دول تجمعها روابط مشتركة, أما تكون جغرافية أو تاريخية أو ثقافية أو حضارية, وتروم الى تحقيق أهداف مشتركة قد تكون اقتصادية أو سياسية أو دفاعية (٥٠), وبما أن هذا الاتحاد لا يتولد عنه شخص دولي جديد, فكما اكدنا سابقا ستبقى الدول الأعضاء محتفظة بسيادتها الخارجية والداخلية, ومن حق أي من الدول الإنفصال من هذا الاتحاد متى رغبت بذلك, وعليه فستكون الحروب القائمة بين اعضاء الاتحاد حروبا دولية (٥١).

وفي ظل هذا تبقى كل دولة محتفظة بنظام حكمها السياسي الذي قد يختلف عن أنظمة الحكم السارية في غيرها من الدول الأعضاء, وبناء عليه يحتفظ الأفراد في كل دولة بجنسيتهم الخاصة, ومن ثمَّ فأن مواطنين كل دولة يُعدون اجانب بالنسبة لباقي الدول في الاتحاد (٥٢).

بالإضافة الى انهُ لا يوجد في الاتحاد الكونفدرالي محكمة عليا للفصل في المنازعات التي من الممكن أن تحصل بين الدول الأعضاء, وهذا لا يعني لا توجد أي وسيلة لحل تلك النزاعات بين الدول إن حصلت, حيث أن هيئاته تقع على عاتقها مسؤولية حل تلك النزاعات بطرق سلمية ووفقا لنصوص الاتحاد التي تحظر اللجوء إلى القوة لحل النزاعات بينها, بل يكون لزاما عليها اللجوء الى الهيئة المركزية للاتحاد (الجمعية أو المؤتمر أو الكونغرس) لحلها عن طريق التحكيم أو الاستعانة بقضاة من الدول الأعضاء للحكم في النزاع (٥٣).

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

ويحق لكل دولة في الاتحاد ان ترفض الالتزام بأي قرار او إجراء صادر من الهيئات الكونفدرالية إذا وجدت أن من هذه القرارات او الاجراءات ما يتعارض مع سياسية الدولة أو سيادتها أو يخالف أحكام وثيقة الاتحاد [٥٤].

ثانيا: الحكم الذاتي

إن مصطلح الحكم الذاتي يتصف بشيء من الغموض والتعقيد نتيجة الأطوار التاريخية التي مرّض بها والازدواج في تفسيره بين الجانب السياسي والجانب القانوني, حيث عرف في السياسية الدولية على أنه" صيغة قانونية لمفهوم سياسي تتضمن منح نوع من الاستقلال الذاتي للأقاليم المستعمرة لأنها أصبحت من الوجهة السياسية والاقتصادية جديرة بأن تقف وحدها مع الدولة المستعمرة صاحبة السيادة عليها" , وعرف في القانون الداخلي أنه " نظام لا مركزي مبني على أساس الاعتراف لإقليم مميز قومياً أو عرقياً داخل الدولة في إدارة شؤونه تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية" ومن هذا المنطلق تبرز أهمية الحكم الذاتي في قدرته على حل المشكلات والأزمات الداخلية ذات الطابع السياسي بالخصوص مشكلة عدم التكامل الوطني, لأنه في نظر القانون الداخلي شكل من اشكال النظم اللامركزية لكنهُ ليس أي نوع من أنواعها المتعارف عليها, فهو لا نظام فدرالي ولا يندرج تحت مسمى اللامركزية الإدارية الإقليمية, بمعنى أنه نظام خاص ذو طبيعة قانونية مستقلة[٥٥].

وإن أقاليم الحكم الذاتي تتمتع بجملة من الخصائص، ويجب أن يكون لهذه الأقاليم ميزانية خاصة مستقلة عن ميزانية الدولة بمعنى تكون مستقلة استقلالا ماليا, حتى تستطيع ادارة شؤونها, فضلا عن وجود هيئات محلية مستقلة عن الهيئات المركزية في الدولة [٥٦]. أما الاستقلال الذاتي لهذه الأقاليم يكون محدوداً، بسبب أن هذا النوع من النظام في أغلب الأحيان يقوم تحت مظلة الدولة الموحدة، بالإضافة إلى أن هيئات الحكم الذاتي تكون خاضعة لرقابة كبيرة من الحكومة المركزية، بالتالي تبعية هذه الأقاليم إلى الحكومة المركزية [٥٧], إما القضاء في أقاليم الحكم الذاتي موحداً ومركزياً, والمحاكم الموجودة في هذه الأقاليم وأجهزتها العدلية فهي فروع للقضاء المركزي وتكون خاضعة لإشراف ورقابة الحكومة المركزية [٥٨].

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

جدول رقم (١) يبين الفرق بين الكونفدرالية والفدرالية والحكم الذاتي:

مواضع الاختلاف	الكونفيدرالية	الفدرالية	الحكم الذاتي
السيادة	كل ولاية لها حق السيادة الكاملة.	تكون موزعة بين الولايات والحكومة المركزية.	تكون السيادة للحكومة المركزية.
توزيع السلطات	السلطات الكونفدرالية من الممكن أن تصدر او تلغى بقرار من الولايات.	تحدد السلطات بموجب النصوص الدستورية.	بأمكان الحكومة المكزية ابطال او تغير صلاحيات مناطق الحكم الذاتي.
السند الدستوري للصلاحيات	تكون مقررة وفق معاهدة معقودة بين الدول الاعضاء.	منصوص عليها في الدستور الفدرالي.	تحددها السلطة التشريعية المركزية.
الترتيبات المالية	تقوم الولايات بجمع ايرادتها وتدفع للكونفدرالية مقابل الخدمات العامة.	السلطة التشريعية في المركز والولايات لها آلياتها الخاصة بجمع الإيرادات.	تكون متفاوتة حسب كل دولة فأما أن تكون شبيه بالفدرالية أو أن تعول السلطات التشريعية المفوضة على منح من الحكومة المركزية.
التمثيل	تكون السلطة الفدرالية بمثابة مؤتمر لممثلين الولايات.	فيها مجلسان للسلطة التشريعية الفدرالية احدهما ينتخب من الشعب والاخر يمثل الولايات.	متفاوت لكن المؤسسات المفوضة وفقاً لقانون عادي ليس لها تمثيل في المؤسسات المركزية.
امثلة	اتحاد دول البنيلوكس.	الولايات المتحدة الامريكية- الهند.	اسكتلندا- كردستان.

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مضمون البحث

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

الخاتمة

توصل البحث الى إن الفدرالية هي فكرة ونظرية سياسية وتاريخية وقانونية وهي من حيث التطبيق العملي القانوني نظام دستوري إداري اقتصادي داخلي، يكون فيه مستويان من الحكم بحكم نفس المنطقة الجغرافية ونفس السكان, فمفهوم الفدرالية هو مفهوم دستوري بحت يعني توحيد ولايات اتحادية تتوزع في هذه الولايات الثروة الوطنية بشكل متساوي وضمان حق كل ولاية.

كذلك فأن النظام الفدرالي يضطلع بتنظيم العلاقات بين مجموعة من الاطراف, ومرت الفدرالية بمراحل تطور كثيرة منحتها الشكل الحالي, إذ تشكلت عبر التاريخ من خلال اقامة علاقات ومعاهدات واتفاقات حسن الجوار والحفاظ.

إذن الدولة الفيدرالية هي دولة حقيقية واحدة لديها مقومات السيادة, مثل الجيش يكون واحد وبقيادة واحدة, سياستها الخارجية تكون واحدة, تمثيلها الدبلوماسي يكون واحد, لديها علم واحد, اقتصاد واحد .. الخ، بالاضافة الى ان الدول الفدرالية لايوجد فيها ما يسمح بانفصال الولايات وخروجها من الاتحاد.

الاستنتاجات

١- النظام الفدرالي هو انسب نظام لأدارة شؤون الدولة الكبيرة المساحة وزيادة الاطراف في هذه الدولة لانه يتمتع بميزة اللامركزية في الإدارة، ويمنع النظام الفدرالي في كثير من الاحيان انهيار الدول التي تعاني من التعددية الاثنية او اللغوية او القومية او العرقية.

٢- ترتكز فكرة النظام الفدرالي على توزيع الاختصاصات والصلاحيات في الدولة افقيا وعموديا بين الحكومة الاتحادية والولايات، وهي بهذا تكون خلافا للحكم المركزي والديكتاتوري الذي يسيطر على جميع المؤسسات الدستورية في الدولة.

الهوامش

(1) Federalism as a political ideology and system of government: the theoretical perspectives,., p.p. 53.

(٢) أمجد زين العابدين طعمة، مستقبل النظام الفدرالي في العراق دراسة في التجارب الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات الدولية والعربية، العدد ٤٧,د. ت، ص ٤.

(٣) عصام سليمان, الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان, دار العلم للملاين, ط١, بيروت, ١٩٩١, ص ٣٧-٣٨.

(٤) مجاهد هاشم الطائي, الدولة العراقية بين الفيدرالية واللامركزية, مركز ادراك للدراسات والاستشارات,د.ت, ص٦.

(٥) حازم صباح احميد, النظام الاتحادي(الفدرالي) في العراق تحديات الحاضر وآفاق المستقبل, مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية, العدد١٩, د.ت, ص٢٩٨.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

(٦) خالد عليوي العرداوي, الفدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراق , بحث مقدم الى مؤتمر الفدرالية في العراق ,جامعة صلاح الدين, كلية القانون والسياسة,٢٠١٠, منشور في مجلة الفرات, العدد ٧, الرابط http://fcdrs.com/mag/issue-7-3.html .
(٧) وسن حميد رشيد, الفدرالية وتطبيقها في العراق, مجلة جامعة بابل للعلوم الأنسانية, العدد ٤, ٢٠١٩, ص١١٧.
(٨) حيدر سامي رشيد, مرتجى عبد الجبار مصطفى, النظام الفدرالي في العراق دراسة مقارنة, مجلة اهل البيت عليهم السلام, العدد ٢٤,د.ت, ص٣٦٤.
(٩) جمعية الأقتصاديين الكرد-سوريا, الفيدرالية المالية مفاهيم ونماذج, مركز آشتي للدراسات والبحوث, سليمانية,٢٠١٣, ص٩-١٠.
(١٠) طه حميد حسن العنبكي, العراق بين اللامركزية الادارية والفيدرالية, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجة, ط٢, ابوظبي, الأمارات, ٢٠١٤, ص٢٧.
(١١) رضا عبد الجبار الشمري, اياد عايد البديري, امكانيات تطبيق النظام الفيدرالي في العراق دراسة في الجغرافية السياسية, مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية, المجلد ٨, العدد ٤, ٢٠٠٩, ص١٣٢.
(١٢) محمود جميل الجندي, اشكالية الكونفدرالية الأردنية-الفلسطينية قراءة في المخاوف والتبعات, جريدة الغد عمان, الأردن, ٢٠١٤, متاح على الرابط https://alghad.com/.
(١٣) علي عبود بحر العلوم, الفيدرالية الجغرافية وآفاقها المستقبلية في العراق, شركة العارف للأعمال, الطبعة١, بيروت-لبنان, ٢٠١٤, ص١٠٤.
(١٤) اثمار كاظم الربيعي, الفيدرالية الالمانية والمشروع الفيدرالي المقترح في العراق دراسة مقارنة, دراسات دولية, العدد ٤٠,د.ت, ص١٣٣.
(١٥) رونالد ل واتس, الأنظمة الفيدرالية , ترجمة غالي برهومي, ومها بسطامي, ومها تكلا, منتدى الأتحادات الفيدرالية, الطبعة الخاصة, ٢٠٠٦,ص٩.
(١٦) هادي مشعان ربيع, الفيدرالية في العراق دراسة في مشروع اقليم المنطقة الغربية, مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية, العدد ٨,جامعة الانبار, كلية القانون والعلوم السياسية, د.ت, ص١٨٧.
(١٧) حيدر ادهم الطائي, الشكل الفيدرالي وامكانيات التطبيق في العراق, بحث منشور في مجلة المستقبل العراقي, العدد٦,د.ت, ص٢.
(١٨) خوالد صونية, الفدرالية اللاتماثلية في النظم السياسية (اسبانيا نموذجا) ,رسالة ماجستير, جامعة محمد خيضر-بسكرة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, ٢٠١٧-٢٠١٨, ص١٣-١٤.
(١٩) احمد سعيفان, قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية, مكتبة لبنان ناشرون, بيروت, ٢٠٠٤, ص٢٤٨-٢٤٩.
(٢٠) لقمان عمر حسين, مبدأ المشاركة في الدولة الفدرالية, دراسة تحليلة مقارنة, مكتبة السنهوري ومكتبة ين الحقوقية والأدبية, الطبعة١, بغداد,٢٠١١, ص٢٧.
(٢١) عبد العظيم جبر حافظ, الخطاب السياسي العراقي ازاء الفيدرالية بعد التغير السياسي في ٢٠٠٣/٤/٩ رؤيا نقدية, مجلة واسط للعلوم الانسانية, المجلد ١١, العدد ٢٩, جامعة النهرين, كلية العلوم السياسية, ٢٠١٥, ص٢١٩.
(٢٢) احمد ابراهيم على الورتي, النظام الفدرالي بين النظرية والتطبيق دراسة مقارنة, مكتب التفسير للنشر والأعلان, الطبعة١, اربيل, ٢٠٠٨, ٢٢-٢٣.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

(٢٣) ازهار هاشم احمد ، تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية وسلطات الاقاليم في النظام الفدرالي ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، ط١,القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ٢٦.
(٢٤) تشارلز وماري بيرد، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، دمشق، منشورات مكتبة أطلس، ١٩٦٠، ص١٤٨.
(٢٥) المصدر نفسه , ص ١٥٠ .
(٢٦) رعد قاسم صالح ، السلطة في انظمة الحكم الفدرالية استراليا انموذجا ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٣٥ ، العراق ،د.ت, ص ٤١ .
(٢٧) وليد كاصد الزبيدي ، الفدرالية : دراسة في المصطلح و المفهوم والنظرية ، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية ، العراق ، ٢٠١٩ ، ص ٤٧ .
(٢٨) رعد قاسم صالح , مصدر سابق , ص ٤٥ .
(٢٩) محمد عبد العزيز، نص في النظريات والنظم السياسية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٣، ص٤٧٣.
(٣٠) نبيل عبد الرحمن حياوي، اللامركزية والفيدرالية، ط١، بغداد، المكتبة القانونية، ٢٠٠٤، ص٢٠.
(٣١) ازهار هاشم احمد , مصدر سابق , ص ٤٥ .
(٣٢) نبيل عبد الرحمن حياوي، مصدر سابق , ٢٥ .
(٣٣) ابتسام محمد، الفيدرالية والخيار الصعب، بحوث المؤتمر الدستوري الاول، المعهد الوطني للدراسات والبحوث، بغداد، ٢٠٠٥، ص٢٠٠.
(٣٤) رضا عبد الجبار الشمري, أياد عايد البديري, مصدر سابق, ص١٣٤.
(٣٥) محمد هماون ند, الفيدرالية والحكم الذاتي واللامركزية الادارية الاقليمية(دراسة نظرية مقارنة), مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر, ط٢,اربيل,٢٠٠١, ص١٨٧.
(٣٦) محمد صادق الهاشمي, الفدرالية ومستقبل العراق, مركز العراق للدراسات, د.ت, ص١٨.
(٣٧) حيدر سامي رشيد، مرتجى عبد الجبار مصطفى, مصدر سابق, ص٣٥٦.
(٣٨) علي عبود بحر العلوم, مصدر سابق, ص١١٠.
(٣٩) محمد عمر مولود, الفدرالية وامكانية تطبيقها كنظام سياسي (العراق نموذجا), المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, ط١,لبنان- بيروت, ٢٠٠٩, ص٣٧-٣٨.
(٤٠) نغم محمد صالح, الفيدرالية في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥(الواقع والطموح), دراسات دولية, العدد٤١,د.ت, ص٥٠.
(٤١) ابتهال محمد رضا داود الجبوري, واقع الفيدرالية ومستقبلها في العراق, المجلة السياسية والدولية,د.ت, ص١٠٤
(٤٢) كاروان اورحمان إسماعيل، التنظيم الدستوري لصلاحيات الأقاليم في الدولة الفيدرالية (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد٣, العدد٢, ٢٠١٧, ص٩.
(٤٣) احمد ابراهيم علي الورتي, مصدر سابق, ص٥١-٥٢-٥٥.
(٤٤) محمد عمر مولود, مصدر سابق, ص٤٩.
(٤٥) شورش حسن عمر, خصائص النظام الفدرالي في العراق (دراسة تحليلة مقارنة), مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية, بدون طبعة, السليمانية, ٢٠٠٩, ص٣٣-٣٤. بيداء
(٤٦) عصام سليمان, مصدر سابق, ص٤٠.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

(٤٦) فلاح إسماعيل حاجم, أساسيات الدولة الفيدرالية المعاصرة (دراسة مقارنة), دار الرواد المزدهرة, ط١, بغداد, ٢٠١٥, ص١٧.
(٤٧) صلاح جبير صدام, الفيدرالية وإدارة النزاع في العراق, مجلة رسالة الحقوق, العدد ٢, جامعة كربلاء, كلية القانون, ٢٠١٢, ص١٢٢.
(٤٨) عبد الجبار احمد عبدالله, الفيدرالية واللامركزية في العراق, مؤسسة فريدريش ايبرت, بغداد, ٢٠١٣, ص٢٠.
(٤٩) التهامي بن احدش, مدخل الى النظرية العامة للقانون الدستوري,د.ت, ص٢٤.
(٥٠) حماد صابر، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ج١, مطبعة فاس بريس, ٢٠١٥-٢٠١٦, ص٣٤.
(٥١) احمد مفيد, النظرية العامة للقانون الدستوري والمؤسسات السياسية, مطبعة انفو برانت, ط٢, ٢٠١٥, ص٣٤.
(٥٢) عبد الجبار احمد, الفدرالية واللامركزية في العراق, ورقة سياسيات, مؤسسة فريدريش, إيبرت, بغداد, ٢٠١٣, ص٥.
(٥٣) محمد عمر مولود, مصدر سابق, ص١٢٦.
(٥٤) ايثار موسى, المدلول القانوني للحكم الذاتي والنظم اللامركزية الإدارية والسياسية, محاماة نت, ٢٠١٨, متاح على الرابط https://www.mohamah.net/law /.
(٥٥) ازهار هاشم احمد, مصدر سابق, ص٥٩.
(٥٦) محمد عمر مولود, مصدر سابق, ص١٣٠.
(٥٧) احمد ابراهيم علي الورتي, مصدر سابق, ص١٠٨.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317